المحاضرة الثانية:

المحور الثّاني: علم الإجتماع الرّياضي والبعد الإيديولوجي السّياسي:

إنّ مهمة علم الإجتماع هي كشف عن الواقع الإجتماعي كما هو، بجوانبه المتكاملة المستقرّة، وجوانبه المتناقضة المتصارعة، بظواهره الصّحية والمرضيّة، بكل ما يعج فيه من مشكلات اجتماعية، وصولاً إلى فهم جدلية هذا الواقع في استقراره وتغيره، فعالم الاجتماع يفسر الواقع دون التدخل لتحديد نموذج الفعل الاجتماعي أو الاقتصادي أو السّياسي مهما كان نجاعة وفعالية هذا النموذج. (وسيلة، 2001، ص415)

وعليه يمكن القول بأنّ المهمة الأساسيّة الّتي يضطلّع بها العالم أو المختص أو الباحث في علم الإجتماع الرّياضي هي الدّراسة العلمية لكل القضايا والمشاكل والظواهر الاجتماعيّة المرتبطة بالممارسة الرّياضيّة، وهذا بهدف الوصول إلى معرفة أسبابها الحقيقية وتفسيرها وضبطها، ومن تم التنبؤ بحدوثها في المستقبل. أي أنّ مهمة عالم الإجتماع الرّياضي هي الدّراسة العلميّة للرّياضة كظاهرة اجتماعيّة، وذلك بالاعتماد على المنهجيّة العلميّة التي أساسها حياد الباحث واتصافه بالموضوعيّة، وهذا للوصول إلى الكشف عن أسبابها الحقيقيّة وتفسيرها وضبطها (إيجاد الحلول الفعالة لها)، والتنبؤ بحدوتها في المستقبل. وبالتالي لا بد على الباحث أن يتجرّد قدر الإمكان من أفكاره ومعتقداته وأحكامه ومعلوماته المسبقة عن الموضوع الّذي يقوم بدراسته.

إلا أنّ المتتبع لواقع البحث العلمي بصفة عامة، ولواقع البحث في المجال الرّياضي بصفة خاصة، يقتنع بصعوبة تجرّد الباحث من أفكاره ومعتقداته، خاصة إن كانت تلك الأفكار والمعتقدات تؤمن بها وتدافع عنها الجماعة الّتي ينتمي إليها الباحث، وبالتّالي لا بد من التأكيد على صحتها وفعاليّتها في مواجهة مختلف المشاكل والقضايا الاجتماعيّة التي يقوم الباحث بدراستها، سواء كانت هذه الأفكار والمعتقدات دينيّة أو اجتماعيّة أو سياسيّة أو إقتصاديّة أو ثقافيّة، ..... أي أن هذه الأفكار والمعتقدات هي وليدة إيديولوجية معيّنة، تقوم بتوجيه البحث العلمي الوجهة الّتي ترضاها وتخدمها.

وفي هذا الصّدد أكدة الباحثة "يعيش حرم خزار وسيلة (2001) على أنّ علم الاجتماع إستخدم كسلاح إيديولوجي لأعراض تنأى عن المجال العلمي، ودخل في الحوار الإيديولوجي الكبير بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وإنحاز بعض علماء الاجتماع إلى أحد أطراف الصّراع، وتحولوا من علماء محايدين إلى موظفين أجراء يوجّهون بحوثهم العلميّة لخدمة أهداف سياسيّة، لقد لعب علم الاجتماع دوراً مهمًا في الصّراع العالي، واستخدمت نتائج

أبحاثه في تحقيق أهداف استعماريّة من خلال ما وفرته من معلومات عن ثقافة الشعوب المستقيمة ومواطن الضعف فيها، لقد حالت الإيديولوجية دون أداء علم الاجتماع لمهمته العلميّة وحولته إلى أداة لتحقيق غايات محدّدة، وخدمة أهداف مسطرة. (وسيلة، 2001، ص 420).

كما أشار "أندرو هيود" (1992) إلى أنّه يمكن لمجموعة موحدة من الأفكار والقيّم السياسيّة أن تنمو بصورة طبيعيّة داخل المجتمع ، أو يمكن أن تفرض من أعلى في محاولة لصناعة وممارسة التّحكم. (هيود ترجمة صفار، 2012 ، ص 13).

ويعرف "أندرو هيود" (1992) الايدولوجيا على أنّها "مجموعة متماسكة بدرجة تزيد أو تنقص من الأفكار الّتي تضع أساسًا للنّشاط السّياسي المنظم، سواء قصد به الحفاظ على نظام القوة القائم أو تعديله أو الإطاحة به." (هيود ترجمة صفار، 2012 ، ص 21).

كما أكد "أندرو هيود" (1992) على مجموعة من المعاني الّتي ارتبطت بالإيدولوجيا السّياسيّة، وهي:

- نسق عقيدي سياسي.

- مجموعة من الأفكار السّياسيّة ذات التّوجه الحركي.

- أفكار الطّبقة الحاكمة.

- رؤية كونيّة لجماعة اِجتماعيّة أو طبقة اِجتماعيّة معيّنة.

- أفكار تسكن الفرد داخل سياق اِجتماعي وتولد إحساسًا بالاِنتماء الجماعي.

- مجموعة الأفكار المصرح بها رسميّا وتستخدم لإضفاء الشرعيّة على نظام سياسي ما.

- مذهب سياسي شامل يدعى اِحتكار الحقيقة.

- مجموعة مجردة ومنّظمة بدرجة عاليّة من الأفكار السياسيّة (هيود ترجمة صفار، 2012، ص 14، 15).

واستخدم "ماركس" المصطلح في عنوان عمله المبكر الايدولوجيا الألمانية (1846 – 1870) الّذي كتبه بالتّعاون مع رفيق عمره "فريدريك اِنجلز" (1820 – 1895) ويحتوي هذا الكتاب أيضًا على أوضح وصف أورده "ماركس" لرؤيته عن الإيديولوجية وهي تعد الأفكار السّائدة في كل حقبة أفكار الطبقة الحاكمة، أي أنّ الطبقة الّتي تمثل القوّة الماديّة الحاكمة في المجتمع

هي في نفس الوقت القوّة الفكريّة الحاكمة، فالطبقة الّتي تملك وسائل الإنتاج المادي تحت تصرفها تسيطر في ذات الوقت على وسائل الإنتاج العقلي، بحيث يمكن القول بوجه عام عندئذ إنّ أفكار الّذين لا يملكون وسائل الإنتاج العقلي تخضع لها [أي للطبقة الحاكمة]. (نقلاً عن هيود ترجمة صفار، 2012 ، ص 15،16)

وعليه وفي سبيل تحقيق علم الاِجتماع الرّياضي للموضوعيّة في دراسته للموضوعات الّتي يهتم بها، لابد أن يتجاوز كل العقبات والصّعاب الّتي تحول دون ذلك، والّتي من بينها تأثير الإيديولوجية السّياسيّة على هذه الدراسات العلميّة، وهذا التأثير يظهر من خلال دفع الباحث إلى اِختيار مواضيع معيّنة على حساب أخرى، أو توجيه نتائج الدّراسة بما يخدم الأفكار والمعتقدات السّياسيّة السّائدة، أي بما يخدم النّظام السّياسي الحاكم، أو تفسير نتائج هذه الدّراسات العلميّة بما يجسد صحة وسلامة وفعاليّة الأفكار والمعتقدات السّياسيّة السّائدة في المجتمع (الإيديولوجية السّياسيّة الّتي تحكم المجتمع)، وهذا من أجل تحقيق الهدف العام المرجو من هذا التّأثير للإيديولوجية السّياسيّة على علم الاِجتماع الرّياضي، وهو إمّا محافظة على النّظام السّياسي القائم، أو تعديله، أو تغييره، وبذلك وعن طريق الإيديولوجية السّياسيّة السّائدة على مدخلات وعمليّات ومخرجات علم الاِجتماع الرّياضي والتّحكم فيها، يصبح هذا العلم في خدمة أفكار ومعتقدات الطّبقة السّياسيّة الحاكمة، كمثال على ذلك التّشجيع الّذي يلقاه الباحثين في علم الاِجتماع الرّياضي عند تناولهم للمواضيع الّتي تبرز أهميّة نظام الاِحتراف الرّياضي ودوره في الرّفع من الأداء الرّياضي، وتحقيق النّتائج الرّياضيّة الإيجابيّة، ولإبراز دوره كنظام اِقتصادي يساهم في التّنميّة الاِجتماعيّة للفرد والمجتمع. وهذا بعدما كان الاِحتراف في الرّياضة من المواضيع المحرمّة الّتي لا يجب على الباحثين تناولها بالتمحيص والتقصي. وهذا لكون أنّ ممارسة الرّياضة على سبيل الاِحتراف تعتبر جريمة يجرم من يمارسها ويعاقب. وهذا كلّه راجع إلى الأفكار والمعتقدات السّياسيّة (الإيديولوجية السّياسيّة) السائدة الإيديولوجية السياسة الليبرالية (النظام الرأسمالي)، أما المرحلة الّتي كان يركز فيها علم الاِجتماع الرّياضي على ضرورة أن تبقى الرّياضة في أحضان نظام الهواية واعتبار الاحتراف في الرياضة جريمة يعاقب مرتكبها، هي مرحلة أثرت فيها الإيديولوجية السّياسيّة الاِشتراكيّة الّذي كان مبدأها الرّياضة للجميع.

وفي هذا السّياق أكد "حسين أحمد الشافعي" (2005) على أنّ الاحتراف مرتبط بالنظام الرأسمالي تحقيقًا لمبدأ العائد المادي والربح من الرّياضة. والهواية مرتبطة بالنظام الاشتراكي – وتحقيقًا لمبدأ الرّياضة للجميع. (الشافعي، 2005، ص 287)

وعليه يمكن القول أنّ تأثير الإيديولوجية السياسيّة السّائدة في المجتمع على مداخلات وعمليّات ومخرجات علم الإجتماع الرّياضي كبير جدًا، إلى حد إفقاد هذا العلم، أهم شرط للوصول إلى المعرفة العلميّة ألا وهو شرط الموضوعيّة. ومنه كان لزامًا على الباحثين والمختصين في علم الإجتماع الرّياضي أثناء دراستهم وبحثهم في المواضيع المتعلقة بالرّياضة كظاهرة إجتماعيّة، الإبتعاد قدر الإمكان عن تأثيرات الإيديولوجية السّياسيّة السّائدة في المجتمع (الأفكار والمعتقدات السّياسيّة للطبقة الحاكمة) وهو ما يعزز من موضوعيّة وحياد الباحث والمختص في علم الإجتماع الرّياضي، وبالتّالي الوصول إلى معرفة الأسباب الحقيقية والواقعيّة للقضايا والمشكل والظواهر الإجتماعيّة الرّياضيّة الّتي يدرسها، ومن ثمّ تفسيرها تفسيرًا علميًا، وبعد ذلك ضبطها والتّحكم فيها (إيجاد الحلول المناسبة والفعالة لها)، والتّنبؤ بحدوثها في المستقبل، وهذا الأمر لا يكون إلاّ من خلال إلتزام الباحث والمختص بشرط الموضوعيّة في جميع المراحل الّتي يمر بها البحث العلمي.

إلاّ أنّ تطبيق هذا الأمر (الإبتعاد عن التأثيرات الإيديولوجية السّياسيّة السّائدة في المجتمع) على أرض الواقع صعب المنال أو مستحيل في بعض الأحيان، وذلك لقوّة وحجم تأثير الإيديولوجية السّياسيّة على مدخلات وعمليّات ومخرجات علم الاجتماع الرّياضي، وهذا لما تتمتع به هذه الإيديولوجية من قوّة إقتصاديّة وماليّة مصاحبة لها، تستخدمها لتحقيق أهدافها السّياسيّة، وهذا طبعًا عن طريق السّلطة السّياسيّة الحاكمة (النّظام السّياسي الحاكم) الّتي يتحكم في مختلف القطاعات الأخرى، والّتي من بينها القطاع الإقتصادي (الموارد الماديّة)، وخاصة ونحن نعلم حاجة البحث والباحث العلمي الكبيرة للتمويل المادي (المالي) حتى يستطيع القيام بأبحاثه العلميّة، إذ لا يمكننا أن نتصور بحثًا علميًّا جادًا وفعالاً في غياب التّمويل المادي (المالي). وما يؤكد ذلك الميزانيّة المالية الّتي أضحت تخصصها الأنظمة السياسيّة الحاكمة كجزء من ميزانيتها العامة لتمويل مشاريع البحث العلمي، بحيث أصبح المقياس الّذي يقاس من خلاله حجم ودرجة إهتمام النّظام السّياسي (السّلطة السّياسيّة الحاكمة) بالبحث العلمي، وبالتّالي من المنطق أن تمول السّلطة السّياسيّة الحاكمة المشاريع البحثيّة الّتي تخدم وتكرس إيديولوجيتها السّياسيّة (الأفكار والمعتقدات السّياسيّة للطبقة الحاكمة)، وفي المقابل ومن المنطق أن لا تقوم بتمويل المشاريع البحثية الّتي تناقض أو تعارض إيديولوجيتها السّياسيّة، وهو ما يجعل الكثير من هذه المشاريع البحثيّة لا ترى النّور، كما قد يصل الأمر إلى غلق المراكز البحثيّة الّتي لا تتوافق مع الإيديولوجية السّياسيّة للطبقة الحاكمة، والمتابعات القضائيّة والزج بالباحثين في السّجون والمعتقلات، والتّوقيف عن العمل، والتّضييق عليهم... وهذا مهما كانت مجالات بحثهم العلمي والّتي من بينها المجال الرّياضي.

وهذا ما أكدته الباحثة "يعيش حرم خزار وسيلة" (2001) على أنّ هناك فريق يرى أنّ طبيعة الموضوعات الّتي يدرسها علم الاِجتماع، والظروف الاِقتصاديّة، والاِجتماعيّة ، والسياسيّة، الّتي يعيش في ظلها، والبناء الإيديولوجي القائم داخل مجتمعه والطبقة الّتي ينتمي إليها، والقيّم الّتي يؤمن بها، كلّها أمور تبعد به عن نطاق الموضوعيّة، سواء من حيث الموضوعات الّتي يدرسها، أو المناهج الّتي يستخدمها، أو نماذج التّحليل والتّفسير الّتي يتبناها، أو النّتائج الّتي يتوصّل إليها فالعلوم الاِجتماعيّة علوم إيديولوجية بحكم طبيعتها. (وسيلة، 2001، ص 421)